A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

المؤتمر

الدورة الثالثة والأربعون

روما، 1–7 يوليو/تموز 2023

التقرير المرحلي عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

الموجز

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 2020 قرارًا جديدًا (A/RES/75/233) بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (الاستعراض الشامل). ويوجه الاستعراض الشامل لعام 2020 منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مدى السنوات ما بين 2021 و2024، مع تركيزه بصورة غير مسبوقة على دعم الأعضاء في تسريع عجلة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويغطي هذا التقرير المرحلي عن تنفيذ الاستعراض الشامل، الذي يُعرض على المؤتمر، الفترة من يونيو/حزيران 2021 إلى يونيو/حزيران 2023. ويقدم لمحة عامة عن التقدم الذي أحرزته منظمة الأغذية والزراعة في تنفيذ قرار الاستعراض الشامل A/RES/75/233، بما في ذلك كيفية مواءمة منظمة الأغذية والزراعة برامجها وسياساتها مع أولويات الاستعراض الشامل، وتحسينها لكفاءتها وفعاليتها، وتعزيزها لشراكاتها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

ويعرض التقرير الحالي الإنجازات والنتائج الرئيسية لمنظمة الأغذية والزراعة في ما يتعلق بتمويل أهداف التنمية المستدامة والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من خلال توطيد التعاون مع قاعدة متنوعة من أصحاب المصلحة والشركاء في الموارد، وبالتالي إطلاق الإمكانات التحويلية للشراكات وتحقيق نتائج قياسية بشأن تعبئة الموارد في الفترة 2021–2023 لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نطاق واسع.

ويوضح التقرير أيضًا التحول الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة إلى التركيز بشكل أكبر على المشورة السياساتية hgعالية الجودة والمتكاملة والموجهة إلى البلدان من خلال تعميم المناخ، والتنوع البيولوجي، والمساواة بين الجنسين، والإعاقة، والشباب، والابتكارات القطرية، في التخطيط الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة والبرمجة ذات الأولوية لدعم الفئات الأكثر ضعفًا وعدم ترك أي أحد خلف الركب.

ويؤكد التقرير على مشاركة المنظمة وقيادتها بشكل هادف في التنسيق مع الأمم المتحدة وكفاءتها وآلياتها للشراكة على الصعيدين العالمي والقطري، مما يضمن وضع تحويل النظم الزراعية والغذائية بشكل استراتيجي في صميم جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مع مدخلات رئيسية والمشاركة عبر المبادرات، مثل مبادرة الأمين العام "خطتنا المشتركة" وآليات التنسيق العالمية للأمم المتحدة.

ويركز التقرير بقدر أكبر على الاتجاهات الرئيسية المنبثقة عن الاستعراض الشامل لعام 2020، بما في ذلك الارتفاع الحاد في انعدام الأمن الغذائي بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 وآثارها المستمرة، والتي تفاقمت بفعل النزاعات التي طال أمدها وأزمة المناخ وحالات الانكماش الاقتصادي، ما تسبب في عكس اتجاه التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف 1 و2 و10 من أهداف التنمية المستدامة.

الإجراء الذي يقترح اتخاذه من جانب المؤتمر

إن المؤتمر مدعو إلى الإحاطة علمًا بالتقدم الذي أحرزته المنظمة في تنفيذ القرار المتعلق بالاستعراض الشامل لعام 2020.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Beth Bechdol

نائب المدير العام

البريد الإلكتروني: ddg-bechdol@fao.org

أولًا – مقدمة

1- إن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (الاستعراض الشامل) هو الآلية التي تستعين بها الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل "تحديد التوجيهات في مجال السياسة العامة على نطاق المنظومة لأغراض التعاون الإنمائي والطرق التي تتبعها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري استجابة للتطورات وبيئة التعاون الدولية". وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 2020 قرارًا جديدًا (A/RES/75/233) بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وطلب المؤتمر من المدير العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الشامل.

2- ويُجري الاستعراض الشامل تقييمًا لمدى فعالية سياسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وبرامجها وأنشطتها، وكفاءتها واتساقها وأهميتها. ويقيِّم الاستعراض أدوار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومساهماتها ويعمل كوسيلة لتحديد المجالات التي يمكن فيها تحسين فعاليتها والاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات والتحديات الإنمائية المتزايدة للمجتمع الدولي. كما يسعى الاستعراض الشامل إلى تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تقديم مساعدة إنمائية فعالة ومتسقة، فضلًا عن تحسين المساءلة والشفافية في عملياتها. ويعمل الاستعراض الشامل كمنصة للأعضاء للنظر في التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويوفر توجيهات سياساتية على مستوى المنظومة في المجالات التي تتطلب المزيد من الجهود لتسريع التقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030).

ثانيًا – تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة لأغراض التنمية

3- استجابة للميزانية الاسمية المقطوعة للسنوات الاثنتي عشرة الأخيرة، زادت المنظمة من تركيزها على تعبئة الموارد لدعم أهداف إطارها الاستراتيجي للفترة 2022–2031.

4- ولزيادة استقرار التدفقات الدورية للمساعدة الإنمائية الرسمية، تُسند منظمة الأغذية والزراعة الأولوية لضمان وجود قاعدة متنوعة من الجهات المانحة، واستكشاف فرص تعبئة الموارد لتعزيز المجالات التي تعاني من نقص التمويل ولكن من المحتمل أن تكون عالية التأثير في النظم الزراعية والغذائية، وتعبئة التمويل غير المخصص أو المرن لضمان التركيز على قدم المساواة على العمل العالي التأثير الذي قد يكون أقل وضوحًا للجهات المانحة بسبب التركيز الفني أو الجغرافي.

5- وحشدت منظمة الأغذية والزراعة 3.6 مليارات دولار أمريكي من المساهمات الطوعية في الفترة 2021–2022، أي بزيادة قدرها أكثر من 38 في المائة مقارنة بالفترة 2019–2020، متجاوزة بالتالي الهدف البالغ 1.7 مليارات دولار أمريكي، وسجلت رقمًا قياسيًا لتعبئة الموارد السنوية بقيمة 2.14 مليار دولار أمريكي في عام 2022. وخلال هذا الوقت، اتسعت قاعدة الشركاء في الموارد لتصل إلى 144 شريكًا، بما في ذلك الأعضاء، ومصارف التنمية، والقطاع الخاص، وصناديق المناخ والبيئة. واستحوذ أكبر 20 شريكًا في الموارد على ما يقرب من 85 في المائة من جميع الموارد التي تم حشدها، واستحوذ الشركاء الخمسة الأوائل على 53 في المائة. وارتفعت الموارد من الصناديق العمودية والمؤسسات المالية الدولية بأكثر من 208 في المائة مقارنة بالفترة 2019–2020، في حين زادت تبرعات القطاع الخاص، من المؤسسات بشكل أساسي، بنسبة 183 في المائة، لتصل إلى 50 مليون دولار أمريكي.

6- وساعدت منظمة الأغذية والزراعة في تحقيق هذه الإنجازات التاريخية من خلال قدرتها المحسّنة على توليد ونشر أولويات الشركاء في الوقت المناسب والتركيز على وضع الاتفاقات الإطارية والنماذج مع الشركاء الرئيسيين لتسهيل المفاوضات والتعاقد. وأدى التواصل الفعال بشأن جهود المنظمة وتأثيرها إلى زيادة ثقة الشركاء وإبرازهم.

7- وفي عام 2021، قامت المنظمة وشركاؤها الرئيسيون في الموارد بمراجعة آلية المساهمات الطوعية المرنة باعتبارها صندوقًا مجمّعًا للموارد المخصصة بقدر أقل للتنفيذ خلال الفترة 2022–2025. وساهم 6 من أصل 11 شريكًا في الموارد ضمن الآلية بأكثر من 50 مليون دولار أمريكي بحلول ديسمبر/كانون الأول 2022. ولدى الصندوق الآن نافذتان للمساهمة: واحدة غير مخصصة وأخرى مخصصة بصورة ميسّرة.

8- وتقوم منظمة الأغذية والزراعة أيضًا بحشد الدعم لبرامج الاستثمار التي تقودها وتملكها على الصعيد الوطني من خلال مبادرة "العمل يدًا بيد" بغية تسريع تحول النظم الزراعية والغذائية لسد الفجوة في التمويل اللازمة لتحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وقد عرضت عشرون دولة أولويات الاستثمار في سلسلة القيمة في منتدى الاستثمار التابع لمبادرة العمل يدًا بيد في أكتوبر/تشرين الأول 2022. وتضافر أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، حول هذه الأولويات لتنفيذ الاستراتيجيات الزراعية الوطنية والاستثمار. ومثّل موردو المدخلات والمعدات ومقدمو الحلول للتمويل المخصص للمناخ، وأرصدة الكربون، وصناديق الاستثمار، والبنوك، القطاع الخاص من خلال عملية المواءمة في إطار مبادرة العمل يدًا بيد.

9- وحسّنت صفحات الويب بشأن "اللمحة العامة عن التمويل السنوي والشهري" التواصل والانفتاح والشفافية والمساءلة مع إبراز قوي للشركاء في الموارد. ويرد الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والصناديق العمودية وشركاء القطاع الخاص ضمن اللمحة العامة عن التمويل السنوي للأعوام 2020 و2021 و2022.

10- وعملًا بالتزامات اتفاق التمويل للأمم المتحدة، قامت منظمة الأغذية والزراعة بتنشيط مشاركتها في الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء التابع للأمم المتحدة وغيره من أدوات التمويل المرنة التي تجمع بين كيانات الأمم المتحدة والشركاء من القطاعين العام والخاص لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نطاق واسع وضمان الاستخدام الأكثر شفافية وفعالية وتأثيرًا لتمويل أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري، تحت قيادة المنسق المقيم. ووفقًا لأحدث الأرقام، فإن 13 في المائة من مساهمات المنظمة المخصصة مصدرها الأموال المجمعة. ومنذ عام 2016، تم تخصيص 448 مليون دولار أمريكي لمنظمة الأغذية والزراعة فقط من خلال قنوات الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء في 92 صندوقًا مجمعًا يساهم في أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك 218 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 2021–2023 المشمولة بالتقرير (الشكل 1).

الشكل 1: مشاركة منظمة الأغذية والزراعة في الصناديق المجمعة لأصحاب المصلحة المتعددين من خلال الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء التابع للأمم المتحدة

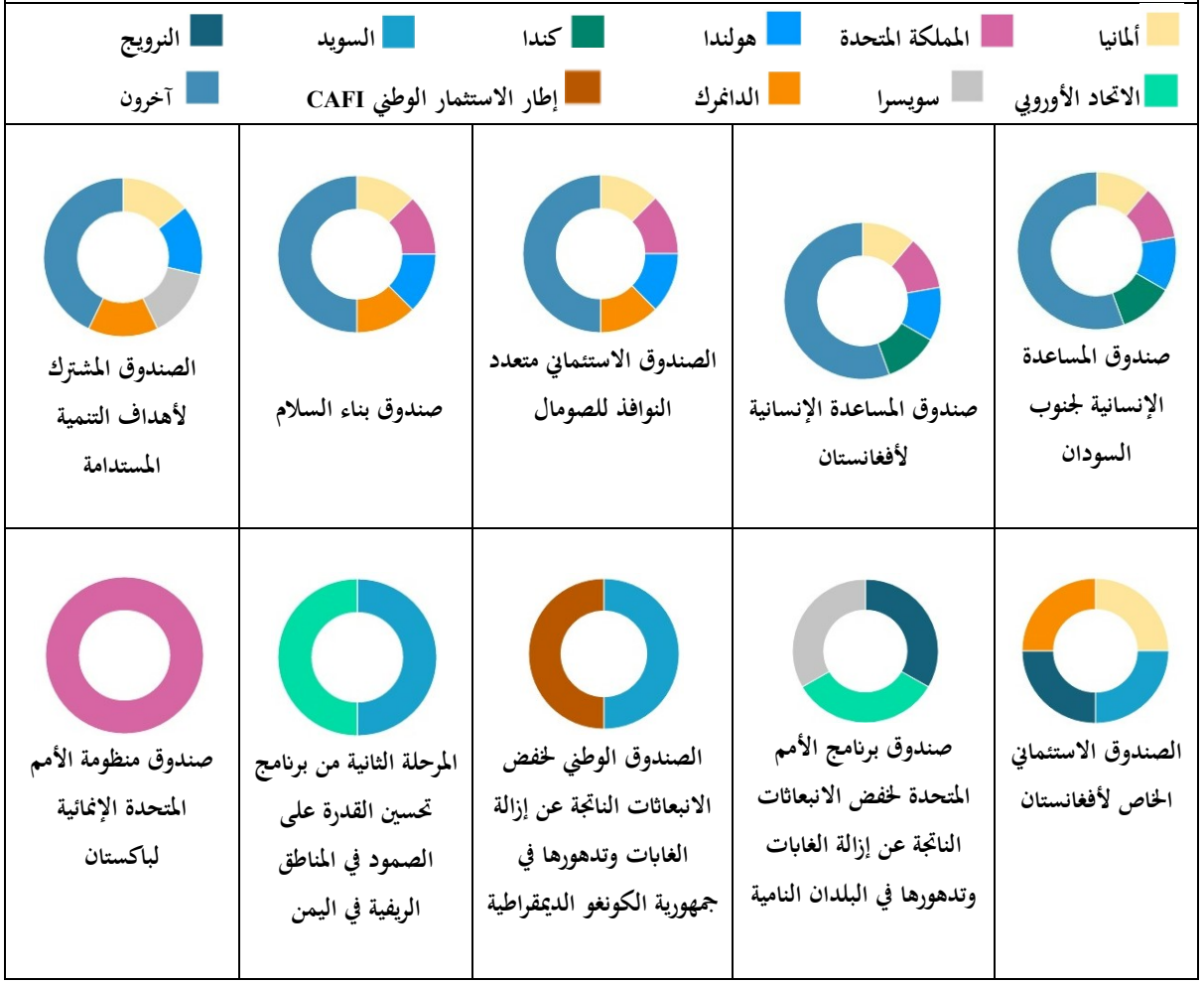

المصدر: بوابة الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء التابع للأمم المتحدة: https://mptf.undp.org

ثالثًا – تحسين عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومشاركة منظمة الأغذية والزراعة في آليات تنسيق منظومة الأمم المتحدة

منظمة الأغذية والزراعة وإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

11- تلتزم منظمة الأغذية والزراعة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/72/279 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك العناصر المعنية بما يلي: الحاجة إلى جيل جديد من فرق الأمم المتحدة القطرية مع وجود قطري قائم على الاحتياجات ومصمم حسب الطلب؛ ونظام المنسق المقيم المعزز؛ ونهج إقليمي متجدد؛ وتحسين التوجه الاستراتيجي والرقابة والمساءلة بشأن النتائج على نطاق المنظومة؛ وإدخال تحسينات على التمويل الطوعي والقائم على المنح من خلال اتفاق التمويل.

12- وكان توطيد عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أمرًا حيويًا لتحقيق تأثير أكبر بالإجمال لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها في الميدان وزيادة الاستثمارات والكفاءات التي تشتد الحاجة إليها. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة بمواءمة أولوياتها الاستراتيجية مع عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وإنشاء أوجه للتآزر، ودمج عملها المعياري والبرامجي والسياسي لدعم الجهود الجماعية التي تبذلها الأمم المتحدة على جميع المستويات (الشكل 2).

الشكل 2: دور منظمة الأغذية والزراعة في تطوير إطار التعاون للأمم المتحدة

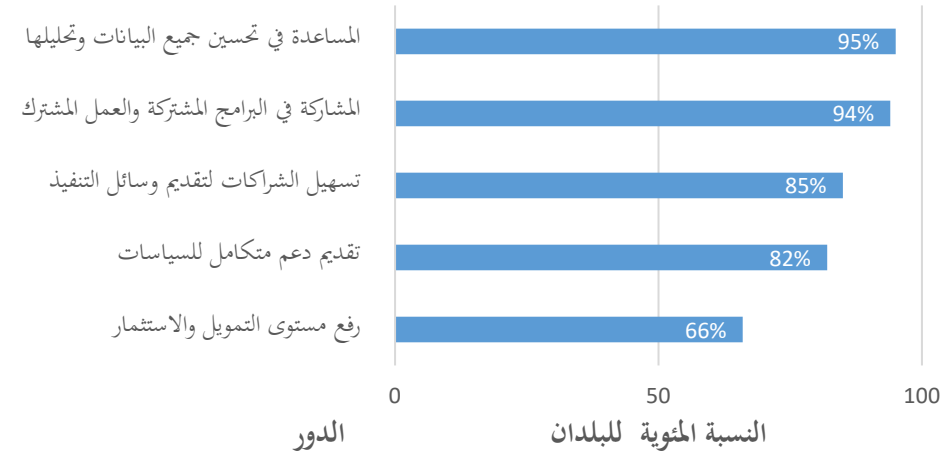

المصدر: *منظمة الأغذية والزراعة 2022، قاعدة بيانات التقارير القطرية السنوية*

13- ووضعت المنظمة بشكل استراتيجي تحول النظم الزراعية والغذائية في صلب جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مع مدخلات ومشاركات رئيسية عبر مبادرات مثل مبادرة "خطتنا المشتركة" التي وضعها الأمين العام، وآليات التنسيق التابعة للأمم المتحدة (أي مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومجلس الرؤساء التنفيذيين، ومجموعة الإدارة العليا للأمم المتحدة، وأجهزة المجلس الاقتصادي والاجتماعي).

14- وتحت إشراف المنسق المقيم وتنسيقه، تساهم منظمة الأغذية والزراعة بشكل فاعل في عمليات التحليل القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للاستفادة من الإمكانات التحويلية للنظم الزراعية والغذائية للنهوض بخطة عام 2030. ويتم تنفيذ عمليات الأمم المتحدة المشتركة هذه بالتشاور الكامل مع النظراء الوطنيين، وبالتالي فهي تتماشى مع الأولويات والاستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية.

15- وتعدّ المنظمة، كونها رابع أكبر كيان تابع للأمم المتحدة من حيث الوجود الميداني، عضوًا فاعلًا في 130 فريقًا قطريًا، وتساهم في صياغة 87 إطارًا للأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وتشارك في 119 برنامجًا مشتركًا للأمم المتحدة، و97 في المائة من نتائج فرق الأمم المتحدة القطرية والمجموعات الوظيفية. وقد دعمت منظمة الأغذية والزراعة اتفاق التمويل، ما أدى إلى تحسين التعاون على المستوى القطري والتعاون مع الصناديق الاستئمانية المتعددة الأطراف ومؤسسات تمويل المناخ التابعة للأمم المتحدة (الشكل 3).

الشكل 3: مشاركة الممثلين القطريين لمنظمة الأغذية والزراعة في مجموعات فرق الأمم المتحدة القطرية

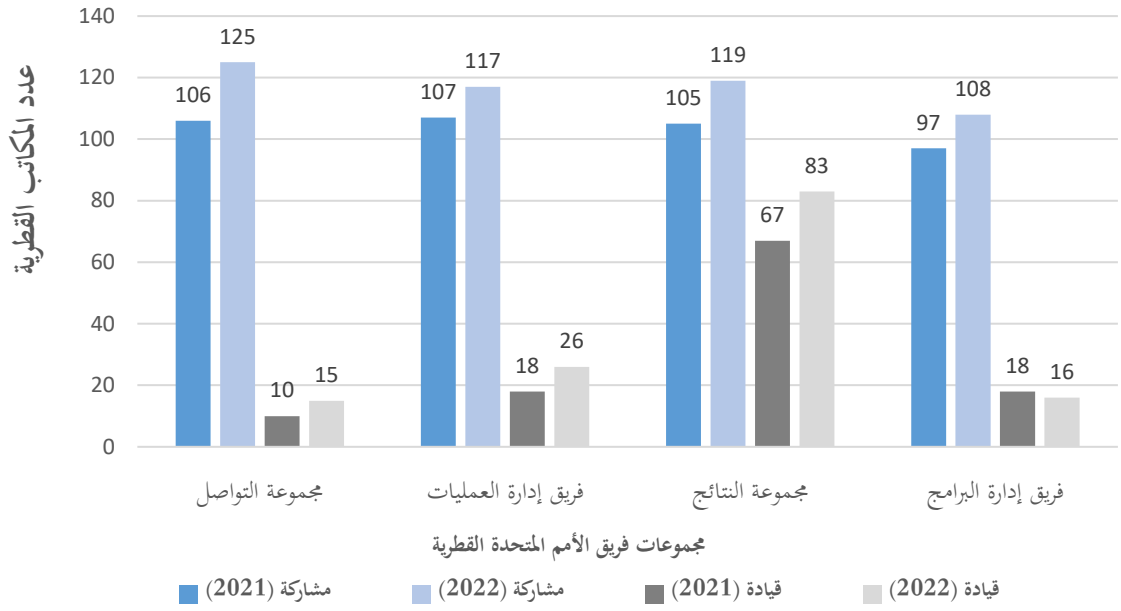

المصدر: *منظمة الأغذية والزراعة 2022، قاعدة بيانات التقارير القطرية السنوية*

16- وقامت المنظمة بتجديد شراكاتها مع شركاء الأمم المتحدة لتنفيذ ولاياتها الرئيسية في مجال *الأفضليات الأربع* وحققت الأهداف والأثر الذي لم تكن المنظمة لتحققه من خلال العمل بمفردها. ومن خلال تعاونها المواضيعي ومنصاتها وآلياتها من قبيل نهج الصحة الواحدة والترابط بين العمل الإنساني والإنمائي والسلام، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للتغذية، تمكنت المنظمة من الاستفادة من المزايا النسبية لوكالات الأمم المتحدة الشقيقة الأخرى وما يتصل بها من منظمات، من أجل تعزيز سياساتها ومعارفها وبرامجها. ومكّنت من إرساء شراكات استراتيجية ومتكاملة ومركزة بقدر أكبر على البلدان مع الوكالات التي توجد مقارها في روما، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، منظمة الأغذية والزراعة من تعزيز عرض الأمم المتحدة الجماعي للحكومات الوطنية في البلدان المستفيدة من البرنامج، والاستفادة من الاستثمارات والموارد التي تشتد الحاجة إليها من خلال التخطيط المشترك والبرمجة وإجراءات تعبئة الموارد (الشكل 4).

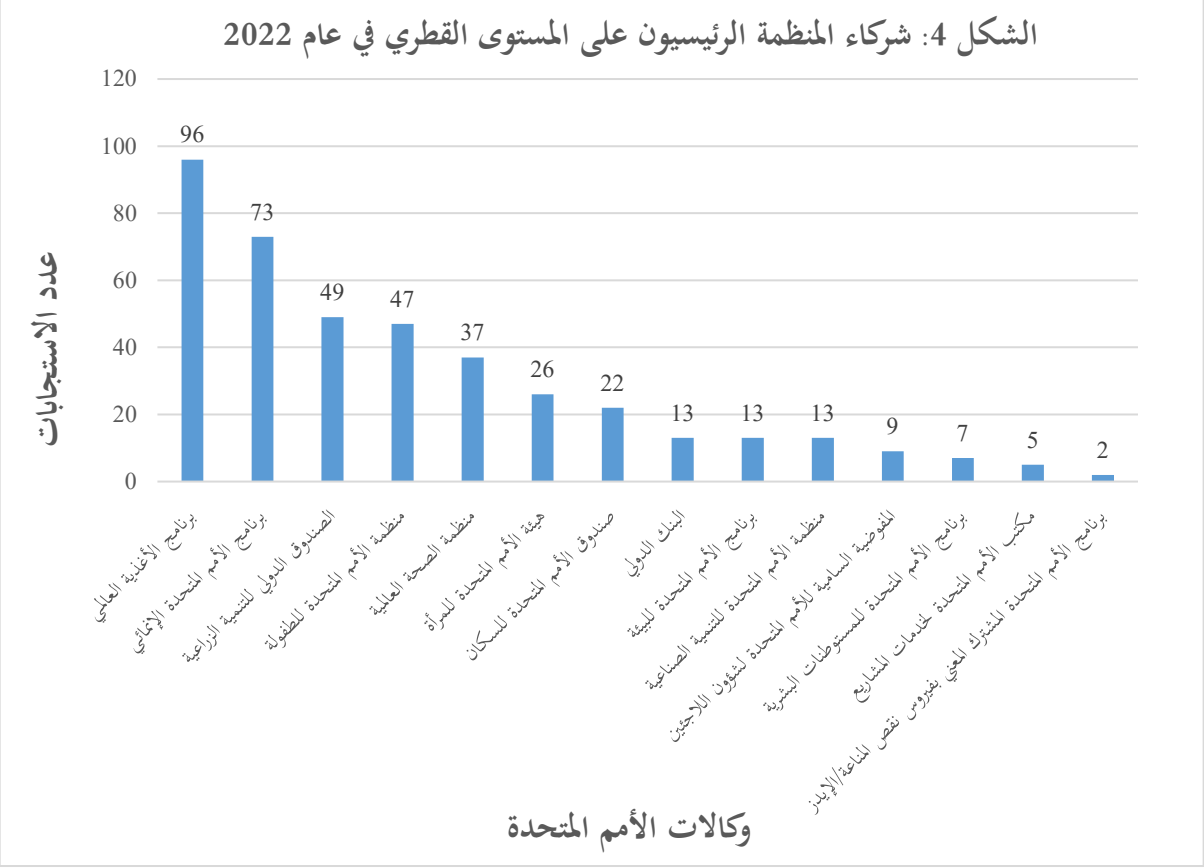

المصدر: *منظمة الأغذية والزراعة 2022، قاعدة بيانات التقارير القطرية السنوية*

تمثل النتائج **422 ردًا ورد من **133** مكتبًا قطريًا للمنظمة لعام 2022. وقد اختار كل مكتب قطري ما يصل إلى ثلاثة شركاء رئيسيين من بين وكالات الأمم المتحدة.*

17- وأنشأت المنظمة مؤخرًا مجلسًا داخليًا للكفاءة في الأمم المتحدة، برئاسة نائب المدير العام، للإشراف على مشاركة المنظمة الفعالة في جدول أعمال الأمم المتحدة لتحقيق الكفاءة. ويقدم المجلس توجيهات عامة وعالية المستوى وتوجيهات استراتيجية بشأن مشاركة المنظمة في أعمال الأمم المتحدة.

18- وتشارك المنظمة في جميع مبادرات كفاءة فرق الأمم المتحدة القطرية على المستوى القطري، بقيادة فريق إدارة العمليات. ومن المتوقع تحقيق مكاسب في الكفاءة، بما في ذلك وفورات في التكاليف، ووفورات في الوقت، وتحسين الجودة عبر ستة مسارات للخدمات المشتركة: الموارد البشرية، والمشتريات، والإدارة، واللوجستيات، وتكنولوجيا المعلومات، والشؤون المالية.

19- وعلاوة على ذلك، يُتوقع من جميع كيانات الأمم المتحدة إعطاء الأولوية للخدمات المشتركة العالية التأثير التي لها تأثير اجتماعي وتسهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد شاركت منظمة الأغذية والزراعة في 119 استراتيجية من استراتيجيات الأعمال على المستوى القطري، حيث قادت المكاتب القطرية للمنظمة أكثر من 80 خدمة مشتركة وترأست 10 فرق لإدارة العمليات، بينما أدارت ما يقرب من 63 خدمة مشتركة في جميع أنحاء العالم.

20- وتقوم مكاتب المنظمة اللامركزية تدريجيًا بتنفيذ مبادرة مراكز الخدمات المشتركة المحلية والعالمية، وكذلك بيان الاعتراف المتبادل، ما يساعد على تعزيز فعالية وكفاءة خدمات الدعم التشغيلي للأمم المتحدة المتاحة للبرامج القطرية للمنظمة.

21- وفي عام 2022، جرى تحويل المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية لتنفيذ الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031 مع تعزيز الخبرة الفنية، ومن خلال تعزيز التواصل والشراكات، وتقديم خدمات تشغيلية وإدارية مبسطة وموجهة إلى العملاء.

تعميم أهداف التنمية المستدامة

22- يتماشى الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2022–2031 (الإطار الاستراتيجي للمنظمة) بشكل كامل مع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك غاياتها ومؤشراتها، وقد تمت صياغته من خلال عملية تشاور مع أعضاء المنظمة والإدارة. ويسعى الإطار الاستراتيجي للمنظمة إلى دعم خطة عام 2030 من خلال التحول إلى نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولًا وقدرة على الصمود واستدامة من أجل *إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل*، من دون ترك أي أحد خلف الركب – *الأفضليات الأربع*.

23- وتم تصميم *الأفضليات الأربع* للإطار الاستراتيجي للمنظمة ومجالاتها المكونة من 20 مجال أولوية برامجية للاستجابة للفجوات المحددة حول غايات أهداف التنمية المستدامة في النظم الزراعية والغذائية حيث تتمتع المنظمة بميزة نسبية. وعلاوة على ذلك، تضمن ثلاثة "أهداف توجيهية للتنمية المستدامة" التركيز على القضاء على الفقر (الهدف 1) والقضاء على الجوع (الهدف 2) والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10).

24- كما يؤكد الإطار الاستراتيجي للمنظمة على الحاجة إلى الشراكات التحويلية والتمويل المبتكر والوعي بالمخاطر وإدارة المخاطر للعمل بشكل فعال أكثر، في ضوء زيادة المخاطر وأوجه عدم اليقين، ودور المنظمة المعياري ونقاط قوتها بصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة.

25- وإن معرفة المنظمة وخبرتها الفنية في ما يتعلق بتحويل النظم الزراعية والغذائية تجعلها في موقع فريد يخوّلها توجيه عمليات تحويل النظم الزراعية والغذائية والمشاركة في تصميمها على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. وتعكس *الأفضليات الأربع* الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترابطة للنظم الزراعية والغذائية، وتدعو إلى اتباع نهج استراتيجي وموجه نحو النظم في جميع تدخلات المنظمة. وتُظهر مواءمة السياسات من الدرجة الأولى وإنشاء وحدات مناسبة للغرض، مثل مكتب أهداف التنمية المستدامة والمكتب المعني بأقل البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومكتب رئيس الإحصائيين، كذلك التزام منظمة الأغذية والزراعة بتعميم أهداف التنمية المستدامة في سياستها وأنشطتها التشغيلية.

تمكين المكاتب اللامركزية

26- قامت المكاتب اللامركزية بتبسيط أعمالها الفنية وإعادة هيكلتها لكي تتماشى مع مجالات الأولوية البرامجية، بما يعكس الأولويات الإقليمية التي عبّر عنها الأعضاء خلال المؤتمرات الإقليمية.

27- وتوفر المنصات الفنية الإقليمية في عدد من المجالات الفنية ذات الأولوية مثل ندرة المياه والزراعة الخضراء ومبادرة 1 000 قرية رقمية وتحويل النظم الزراعية والغذائية والتحول الأزرق، الدعم المستمر للحكومات والمؤسسات الإقليمية والإقليمية الفرعية وشركاء آخرين.

28- وتعزز المكاتب اللامركزية التواصل والشراكات مع المؤسسات الإقليمية والإقليمية الفرعية، مثل الاتحاد الأفريقي والمجموعة الكاريبية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وغيرها، بما في ذلك من خلال منصات الأمم المتحدة التعاونية الإقليمية، وتقديم الدعم بشأن أهداف التنمية المستدامة على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي ومن خلال أطر البرمجة القطرية على المستوى القطري.

متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها

29- تشارك المنظمة بشكل فاعل في عملية متابعة وتقييم خطة عام 2030 على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية باعتبارها وكالة الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بالأمن الغذائي؛ وهي الوكالة الراعية لـ 21 مؤشرًا من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وتساهم في خمسة أخرى. وتدعم المنظمة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية ومناقشات أصحاب المصلحة ومشاركة الأعضاء في عمليات المراجعة من خلال جمع البيانات وتحليلها.

30- وتشارك المنظمة بشكل فاعل في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وهو الآلية الرئيسية لاستعراض أهداف التنمية المستدامة. وقامت أجهزة رئاسية ذات صلة تابعة للمنظمة ولجنة الأمن الغذائي العالمي بالإدلاء بتعليقات على عملية التخطيط للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، وساهمت المنظمة في إعداد تقرير الأمين العام عن "التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة". كما شاركت المنظمة في اجتماعات فريق الخبراء المعني بأهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على الهدف 2، والنظم الزراعية والغذائية وإمكاناتها، لتسريع تحقيق أهداف خطة عام 2030. وفي ظلّ أزمة الغذاء العالمية وتركيز المنتدى السياسي الرفيع المستوى على الأمن الغذائي في عام 2022، كانت مشاركة المنظمة الرفيعة المستوى أساسية.

31- وتقود المنظمة و/أو تشارك في قيادة التحالفات القائمة على القضايا بشأن النظم الغذائية المستدامة، وتساهم في المنتديات الإقليمية بشأن التنمية المستدامة ومنصات التعاون الإقليمي للأمم المتحدة.

32- وعلى الصعيد الوطني تقدم المنظمة الدعم لعمليات الاستعراض الوطنية الطوعية، التي تسمح للبلدان بتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتبادل الدروس المستفادة وتحديد مجالات التحسين. وتدعم المنظمة البلدان في إعداد تقاريرها الوطنية الطوعية وقد أعدّت مجموعة أدوات مصممة خصيصًا للدعم تتضمن مذكرة توجيهية مع الجداول الزمنية وخرائط الطريق، وسلسلة ندوات عبر الإنترنت وأنشطة لتنمية القدرات، فضلًا عن المشاورات الخاصة بكلّ سياق ودعم خطط العمل ما بعد عملية الاستعراض.

رابعًا – المجالات الأخرى لتنفيذ الاستعراض الشامل التي تهم المنظمة

خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتعزيز النُهج المتكاملة للقضاء على الفقر والجوع

القضاء على الفقر

33- أدى إدراك طبيعة الفقر المتعددة الأوجه والقطاعات إلى تعزيز استراتيجية المنظمة لاستئصال الفقر. وتشمل إجراءات المنظمة للحد من الفقر زيادة وصول الفقراء إلى فرص العيش الكريم والتنمية؛ وتسهيل وصولهم إلى المدخلات والتكنولوجيات والمعرفة والتمويل والخدمات وسلاسل القيمة والمؤسسات والبنية التحتية؛ وتمكين الأشخاص وتعزيز قدرتهم على التصرّف والعمل الجماعي والشمولية، بما في ذلك في عمليات التنمية.

34- وباعتماد نُهج متعددة الجوانب بشكل منهجي، عززت المنظمة قدرتها على تحديد الأسباب الهيكلية لأوجه عدم المساواة والاستبعاد والتمييز التي تديم الفقر بين بعض الناس والفئات الاجتماعية، وعلى تحديها بدقة. وعززت المنظمة التركيز على الفقر في مشاريعها، باعتماد مؤشر الفقر الذي يصنف المشاريع على أساس تركيزها على الفقر. ومن أجل تحقيق التقدم المحرز في القضاء على الفقر بشكل فعال، تعمل المنظمة على تعزيز قدرتها في مجال البيانات المصنفة والرصد والإبلاغ.

35- وعملًا بقرار الجمعية العامة A/RES/77/183، تتولى منظمة الأغذية والزراعة مسؤولية صياغة تقرير الأمين العام عن استئصال الفقر في الريف لتنفيذ خطة عام 2030.

36- وقامت المنظمة ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية بوضع واختبار مؤشر الفقر الريفي المتعدد الأبعاد الذي يقيس أوجه الحرمان المتداخلة للمجتمعات الريفية في مجالات الأمن الغذائي والتغذية، ومستوى التعليم، ومستويات المعيشة، وسبل العيش الريفية، والوصول إلى الموارد، والتعرض للمخاطر.

عدم ترك أي أحد خلف الركب

37- يضمن عدم ترك أي أحد خلف الركب إمكانية مشاركة الجميع ومساهمتهم في النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والاستفادة منهما على قدم المساواة. وهو يمثل الالتزام الذي لا لبس فيه لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باستئصال الفقر بأشكاله كافة ووضع حد للتمييز والاستبعاد والحد من أوجه عدم المساواة والضعف التي تترك الناس خلف الركب وتقوّض إمكانات الأفراد والبشرية ككل. ويتطلب ذلك معالجة الحواجز الهيكلية التي تمنع الفقراء والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وأولئك الذين يواجهون الإقصاء أو التهميش أو الذين يعيشون في أوضاع هشة، من المشاركة في مجتمعاتهم.

38- وقد عززت المنظمة قدرتها على تعميم الإدماج بشكل منهجي أكثر في أنشطتها، ولا سيما البرامج الميدانية، لدعم جهود الأعضاء للقضاء على الفقر وعدم المساواة وتعزيز النمو الشامل. ولضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب، يعمم عمل المنظمة المساواة بين الجنسين والشباب والإدماج. وتساعد مسؤوليات الإدارة والأدوات وتنمية القدرات واضعي البرامج والمشاريع على اكتشاف واستهداف الفقراء والضعفاء.

39- وتنفذ المنظمة برامج ومبادرات تعطي الأولوية للإدماج الاجتماعي والاقتصادي للجميع، بما في ذلك تفويضها في الدعوة لإدماج الشعوب الأصلية في حوارات السياسات العالمية والإقليمية والوطنية واحترام حقوقهم في الأقاليم والأراضي والموارد، على النحو المبين في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وتقوم المنظمة بتنفيذ مبادئ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة ورصدها، وإنشاء منصات شاملة، وتنظيم الأحداث المهمة التي تضع الشعوب الأصلية في صلب المناقشة وتمكّنها في دورها الرئيسي كعوامل تغيير لقواعد اللعبة من أجل مواجهة التحديات المهمة في عصرنا هذا من خلال ربط التقاليد بالابتكارات.

تعميم الإدماج: المساواة بين الجنسين والإعاقة والشباب

40- يدعم مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية، وهو أحد مجالات الأولوية البرامجية العشرين للمنظمة، مشاركة المرأة على قدم المساواة في النظم الزراعية والغذائية. وتتبع نظم رصد الأداء في المنظمة المساواة بين الجنسين، وتمكين بيانات أهداف التنمية المستدامة المصنفة حسب نوع الجنس والتي تسهم في تقارير خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

41- وتتوافق المعايير الدنيا لسياسة منظمة الأغذية والزراعة بشأن المساواة بين الجنسين للفترة 2020–2030 مع إطار المساءلة لخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة 2.0، ومؤشرات الأداء الخاصة بها. وقد تجاوزت المنظمة 15 مؤشرًا للأداء لخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة في عام 2021 و14 مؤشرًا في عام 2022.

42- ونشرت المنظمة أول مدونة لقواعد السلوك الأخلاقي، وحسّنت نظام تقييم أداء كبار المديرين وإدارته. كما ستنشئ المنظمة إطارًا للتنوع والإنصاف والشمول مع خطط عمل للمساواة بين الجنسين وأشكال أخرى من الإدماج في قوتها العاملة.

43- وإن منظمة الأغذية والزراعة ملتزمة بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة. وتقدم المنظمة تقارير سنوية عن مؤشرات هذه الاستراتيجية الستة عشر، من أجل تقييم التقدم المحرز والتخطيط لمزيد من التدخلات الشاملة لمنظور الإعاقة.

44- ووفقًا لتقرير عام 2022، فإن المنظمة تفي بـ 12 من مؤشرات استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة وعددها 16 مؤشرًا. وتعمل منظمة الأغذية والزراعة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وشبكة استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ومجموعة العمل التي تقودها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمعنية بالمساواة بين الجنسين وإدماج منظور الإعاقة، لمعالجة التداخل بين الإعاقة والمساواة بين الجنسين.

45- وتقدم المنظمة المساعدة الفنية لمكاتبها اللامركزية في ما يتعلق بتعميم الإدماج والتنوع، كما تعمل على تطوير مؤشر لإدماج الإعاقة لقياس مدى دمجها في المشاريع والبرامج.

46- ومن خلال دعم مبادرة الشباب لعام 2030: استراتيجية الأمم المتحدة للشباب، تعمل منظمة الأغذية والزراعة على تعزيز السياسات والاستراتيجيات والاستثمارات والبرامج الشاملة للشباب.

47- وقد اشتركت المنظمة مع التجمع العالمي لشباب الشعوب الأصلية في استضافة أول منتدى عالمي للأمم المتحدة لشباب الشعوب الأصلية الذي ينعقد مرة كل سنتين. وتضمن الإعلان العالمي لشباب الشعوب الأصلية لعام 2021 بشأن النظم الغذائية المستدامة والقدرة على الصمود توصيات وإجراءات المنتدى العالمي لشباب الشعوب الأصلية.

تعزيز تنمية القدرات والابتكار من أجل التنمية المستدامة بتوجيه من البلدان

48- توفر منصة تنمية القدرات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التدريب للعاملين في منظمة الأغذية والزراعة بشأن تكامل سياسات أهداف التنمية المستدامة، والمسارات التحويلية، والمحركات والمخاطر المتعلقة بالتغيير والتنمية، والاستشراف ورصد التقدم، لدعم التحولات المستدامة في النظم الزراعية والغذائية لدى الأعضاء.

49- وتساعد المنظمة البلدان على تعزيز نظم الابتكار الزراعي لديها على المستويين الفردي والمؤسسي، مما يخلق بيئة تمكينية لتسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتحويل النظم الزراعية والغذائية. ويشمل ذلك التحول المؤسسي وإعادة التوجيه وإصلاح نظم البحث والإرشاد والابتكار الوطنية.

50- وتربط منصة بوابة التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المعرفة والخبرة بين الموردين والباحثين، وتخلق علاقات جديدة مع القطاع الخاص. وتماشيًا مع الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة، فإنها تساعد المكاتب الميدانية على دمج التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في السياسات والبرامج والمبادرات الاستثمارية الزراعية. ويقدم برنامج التعاون بين بلدان الجنوب المشترك بين المنظمة والصين مبادرات لبناء القدرات في مجال الزراعة والأمن الغذائي للمسؤولين الحكوميين والمهنيين الزراعيين والباحثين، بالتعاون مع الجامعات ومؤسسات البحوث ومراكز التميز.

51- وتعمل منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع مئات الشركاء، بما في ذلك الحكومات ومنظمات المنتجين ومنظمات المجتمع المدني، لوضع خطط عمل وطنية لدعم الزراعة الأسرية وتنفيذها خلال فترة عمل عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية 2019–2028. وقد تم وضع 12 خطة عمل وطنية وأكثر من 65 آلية تنسيق بين القطاعات، بما في ذلك اللجان الوطنية للزراعة الأسرية. وللتخفيف من تأثير جائحة كوفيد–19 على المزارعين الأسريين وتعزيز حلول النظم الزراعية والغذائية القائمة على الزراعة الأسرية، تم إصدار 186 قانونًا وقاعدة ونظامًا. كما أنشأت منظمة الأغذية والزراعة مجموعة أدوات لمساعدة الأعضاء على تطوير أطر سياساتية ملائمة للزراعة الأسرية. وتشمل هذه: المنصة الفنية الإقليمية للزراعة الأسرية؛ وتحليل قانوني للأطر التشريعية والتنظيمية القائمة لدعم الزراعة الأسرية؛ ومنصة المعارف الخاصة بالزراعة الأسرية، التي تجمع بين الكيانات لتقاسم المعارف والحلول والمبادرات الموجهة إلى الإجراءات دعمًا للزراعة الأسرية، وتصل في المتوسط إلى 70 000 زائر في الشهر وتضم أكثر من 27 000 وثيقة.

52- وتستضيف المنظمة أمانة برنامج الزراعة المدارية التابع لمجموعة العشرين، التي تشجع على الابتكار الزراعي. وتتعاون 52 منظمة – للبحوث الزراعية الوطنية، والتعليم، ومعاهد الإرشاد والمجتمع المدني ومنظمات المزارعين وكيانات إقليمية ودولية مهمة – مع برنامج الزراعة المدارية. وتسهل منصة TAPipedia – وهي نظام معلومات عالمي حول الممارسات الجيدة لتنمية القدرات، ومخرجات الابتكار، وقصص النجاح والدروس المستفادة – تبادل المعارف في مجال نظم الابتكار الزراعي.

53- وتشجع المنظمة مختبرات سياسات الابتكار المتكاملة والقائمة على الأدلة والسلوكيات من أجل المشاركة في إيجاد حلول للسياسات، وإزالة الحواجز أمام الابتكار، وتعزيز النتائج المستدامة والمقايضات المتفق عليها. ويمكن لواضعي السياسات وأصحاب المصلحة والشركاء التعاون في مبادرات الابتكار في مجال العلوم والسياسات والممارسات من خلال التفكير والاختبار وتنمية القدرات. ويتيح الابتكار المشترك للمستخدمين في المراحل المبكرة، ولا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة، اختيار أفضل الابتكارات. كما يحسن إمكانية الوصول والقدرة على تحمل التكاليف والقبول والملاءمة المحلية وتوسيع النطاق.

54- وتساعد المنظمة الأعضاء على إيجاد الحلول لصغار المنتجين واختبارها وتنفيذها. ويرعى منتج المعرفة العالمي الجديد لمنظمة الأغذية والزراعة، التوقعات الخاصة بالتكنولوجيات والابتكارات في مجال النظم الزراعية والغذائية، المعلومات القائمة بشأن الحالة الحالية والقابلة للقياس والتغييرات المتوقعة والإمكانات التحويلية للعلم والتكنولوجيا والابتكارات، لتعزيز خطاب السياسات والقرارات القائمة على الأدلة.

55- وتدعم المنظمة النظم الوطنية للحماية الاجتماعية لتوسيع نطاق التغطية بحيث تشمل سكان الريف (المزارعين، والصيادين، والغابات، والرعاة) وكذلك بناء قدراتهم في هذا الصدد. ومن خلال وضع أطر للحماية الاجتماعية باعتبارها استثمارًا، تدعو منظمة الأغذية والزراعة إلى زيادة التمويل لتوسيع تغطية الحماية الاجتماعية في المناطق الريفية.

56- وفي السنوات الأخيرة، قدمت المنظمة مساعدة فنية على المستوى الوطني لإجراء عمليات التعداد الزراعي من خلال مشاريع وطلبات مخصصة في 30 بلدًا كمتوسط سنوي.

57- وتجري مساعدة الأعضاء على رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وقدمت منظمة الأغذية والزراعة المساعدة الفنية إلى 16 بلدًا بشأن مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2-4-1 (نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة). وتجري أنشطة مماثلة بشأن المؤشر 5-أ-1 (1- النسبة المئوية للأشخاص الذين يمتلكون أراضي زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية (من أصل مجموع السكان الزراعيين)، بحسب نوع الجنس؛ و2- حصة المرأة بين المالكين أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية، وبحسب نوع الحيازة) والمؤشر 12-3-1 (الفاقد والمهدر من الأغذية على الصعيد العالمي).

دعم أقل البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

58- عززت المنظمة دعمها للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية من خلال مبادرات هادفة، مثل مبادرة العمل يدًا بيد، ومبادرة بلد واحد منتج واحد ذو أولوية، ومبادرة 1 000 قرية رقمية، وإنشاء مكتب مخصص للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقلّ نموًا والبلدان النامية غير الساحلية.

59- وتتعاون المنظمة من أجل تنفيذ هذه المبادرات مع وكالات الأمم المتحدة، والمنسقين المقيمين، والمؤسسات المالية الدولية، ومصارف التنمية الإقليمية والمستثمرين، لتطبيق نهج شاملة ومتكاملة لدعم تحويل النظم الزراعية والغذائية.

60- وقامت المنظمة بتعبئة 112 مليون دولار أمريكي لصندوق أقل البلدان نموًا لدعم التكيف مع تغير المناخ في إطار التجديد السابع لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمي.

61- وهناك 46 بلدًا من أصل 61 بلدًا مشاركًا في مبادرة العمل يدًا بيد، من الدول الجزرية الصغيرة النامية أو من أقل البلدان نموًا أو من البلدان النامية غير الساحلية. ولقد مكّنت المنصات الجغرافية المكانية لمبادرة العمل يدًا بيد الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية من اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة بعدما طورت أنماطًا لتحديد المناطق ذات الفقر المرتفع والإمكانات غير المستغلة لمزيد من الاستثمارات الهادفة في مجالي الزراعة والأغذية.

62- وتدعم المنظمة من خلال مبادرة العمل يدًا بيد بشكل مباشر خطط عمل الاستثمار والتوفيق بين أربعة دول جزرية صغيرة نامية هي البلدان الأولى في مبادرة العمل يدًا بيد: كابو فيردي، وغينيا بيساو، وهايتي، وجزر سليمان. وإن العديد من هذه المشاريع في مراحلها الأولية وترتبط بالدعم التمويلي المحتمل لمشاريع الاستثمار من الاتحاد الأوروبي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي وصندوق المناخ الأخضر والبنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية.

63- ودعمت المنظمة بشكل فاعل العمليات التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموًا (المؤتمر الخامس لأقل البلدان نموًا) واجتماعات الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات لمنظومة الأمم المتحدة بشأن تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموًا.

64- ولتعزيز تنفيذ مسار ساموا، عملت المنظمة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل وضع برنامج العمل العالمي للأمن الغذائي والتغذية. ويساعد برنامج العمل العالمي المجتمعات على تبني أنماط حياة صحية وتحسين القدرة على الصمود أمام الصدمات وتقوية البيئة التمكينية من خلال دعم موجه ومتكامل ومتعدد أصحاب المصلحة.

65- وساهمت المنظمة أيضًا في نجاح مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموًا (5-9 مارس/آذار 2023، الدوحة، قطر)، حيث شارك مديرها العام في الحدث رفيع المستوى الذي نظمه الأمين العام للأمم المتحدة مع كبار مسؤولي منظومة الأمم المتحدة، "عقد عمل للأمم المتحدة لدعم أقل البلدان نموًا، وتقديم حلول قابلة للتنفيذ لمعالجة انعدام الأمن الغذائي من خلال بناء نظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود، وتشجيع الاستثمارات والابتكارات في أقل البلدان نموًا."

جائحة كوفيد-19

66- أطلق برنامج منظمة الأغذية والزراعة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها في 14 يوليو/تموز 2020 عبر توجيه نداء لجمع مبلغ قدره 1.32 مليار دولار أمريكي للتخفيف من وطأة الآثار المباشرة للجائحة وتعزيز قدرة النظم الزراعية والغذائية وسبل العيش على الصمود في الأجل الطويل من خلال تنفيذ مشاريع وأنشطة تندرج في مجالات الأولوية السبعة التالية: خط الاستجابة الإنسانية العالمية؛ والبيانات من أجل صنع القرار؛ والإدماج الاقتصادي والحماية الاجتماعية من أجل الحدّ من الفقر؛ والتجارة ومواصفات سلامة الأغذية؛ وتحفيز قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود من أجل التعافي؛ والوقاية من الجائحة الحيوانية المصدر المقبلة؛ وتحويل النظم الغذائية.

67- وتألفت حافظة البرنامج من 308 مشاريع معتمدة بميزانية إجمالية قدرها 435.8 ملايين دولار أمريكي. ويعود مصدر 409.3 ملايين دولار أمريكي إلى المساهمات الطوعية، بينما قدم برنامج التعاون التقني لمنظمة الأغذية والزراعة المبلغ المتبقي وقدره 26 مليون دولار أمريكي.

68- وساعدت المنتجات والمنصات المعرفية لمنظمة الأغذية والزراعة، مثل بوابة فيروس كورونا المستجد، في تسليط الضوء على تداعيات جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي. وبالمثل، تم إعداد حملات توعية دولية وسلسلة من ملخصات السياسات لتجنب تفاقم الأزمة الصحية وتحولها إلى كارثة غذائية.

69- وساهم برنامج المنظمة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 أيضًا في خطة الاستجابة الإنسانية العالمية التي يقودها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لمواجهة جائحة كوفيد-19، مما وضع الأساس لتعزيز قدرة صغار المزارعين على التعافي بعد جائحة كوفيد-19، مع التركيز على العمل الاستباقي ودعم سبل العيش في حالات الطوارئ.

70- وساعدت البيانات المركزة والعمل التحليلي الذي قامت به المنظمة في توجيه الإجراءات وتقديم المشورة بشأنها. وطوّرت المنظمة مجموعة من مؤشرات القدرة على الصمود من أجل قياس قوة الإنتاج الأولي، ومدى توافر الأغذية، ودرجة وصول الناس المادي والاقتصادي إلى الأغذية في البلدان في جميع أنحاء العالم. وقد ساعدت هذه المؤشرات في تقييم قدرة النظم الزراعية والغذائية الوطنية على استيعاب تأثير أي صدمة، وهو ما يعدّ جانبًا رئيسيًا من جوانب القدرة على الصمود.

71- ووجدت عمليات تقييم البرنامج أن المساعدة الإنسانية التي تقدمها المنظمة للفئات الضعيفة، ودعمها لعملية صنع القرار التي تعتمد على البيانات لدى أعضائها، وقدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود، قد ساعدت في التخفيف من آثار الجائحة وتعزيز التعافي من بعدها. وأظهرت أن برنامج منظمة الأغذية والزراعة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 كان مناسبًا وحَسَن التوقيت ومتكيفًا مع الأولويات القطرية المتصلة بالجائحة. وسمحت علاقات المنظمة الداخلية والخارجية لها بإسداء المشورة لأصحاب المصلحة الحكوميين والشركاء في الوقت المناسب. وكشف التقييم كذلك أن المنظمة عملت بشكل فاعل على تعميم القواعد والمبادئ المعيارية للأمم المتحدة.

نهج مراعٍ للمناخ والبيئة في البرامج والخطط الاستراتيجية

72- دعمًا *لبيئة أفضل* في الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة، تمت الموافقة على استراتيجيتين مواضيعيتين جديدتين للمنظمة بشأن تغير المناخ وتعميم التنوع البيولوجي في عامي 2022 و2021 على التوالي.

73- وفي هذا الصدد، تقوم منظمة الأغذية والزراعة بتعميم المناخ والتنوع البيولوجي والبيئة في سياساتها وبرامجها، بقيادة مكتب تغير المناخ والتنوع البيولوجي والبيئة، والعمل بشكل وثيق مع الوحدات الموجودة في المقرّ الرئيسي، والمكاتب اللامركزية ومع الأعضاء والشركاء، لتحفيز الحوار العالمي وحشد التمويل للعمل البيئي والمناخي، والدعوة إلى الزراعة المستدامة والأمن الغذائي ضمن جدول أعمال الاستدامة العالمي.

74- وقد ساعدت المنظمة أكثر من 90 بلدًا في تحديد ودمج وتنفيذ مبادرات الزراعة والحراجة وغيرها من مبادرات استخدام الأراضي في عمليات التخطيط ووضع الميزانية المتعلقة بتغير المناخ. ودعمت المنظمة الأعضاء في مراجعة وتنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا، وسياسات خفض الكربون الطويلة الأجل، وخطط التكيف الوطنية. كما قدمت المنظمة تقريرًا عن إطار الشفافية المعزز وأطلقت مركز المعرفة الخاص بتغير المناخ، الذي يجمع المعارف والموارد الحالية لمعالجة تغير المناخ في الزراعة واستخدام الأراضي.

75- ويُعدّ إصلاح النظم الإيكولوجية أمرًا ضروريًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعمل منظمة الأغذية والزراعة على تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك عمليات التقييم التي تدعم اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة والسياسات والتوجيه الفني والتعاون. ومن خلال مشاركة المنظمة في قيادة عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية للفترة 2021-2030 مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قادت تقييمًا عالميًا لاحتياجات القدرات بشأن أفضل الممارسات وحددت مجالات الأولوية الرئيسية لتحقيق أهداف الإصلاح واستدامتها على نطاق واسع، بما في ذلك تعزيز التمويل وإشراك أصحاب المصلحة والقدرات الفنية والسياسات الداعمة.

76- وساعدت المنظمة البلدان من أجل الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ حيث حصل أكثر من 130 بلدًا على 1.3 مليارات دولار أمريكي لتمويل 289 مشروعًا معتمدًا. ويعدّ مرفق البيئة العالمية أحد شركاء المنظمة الرئيسيين في الموارد، في حين أن المنظمة هي رابع أكبر وكالة معتمدة لمرفق البيئة العالمية، حيث تؤمّن ما يقرب من 15 في المائة من أموال البرمجة التراكمية لمرفق البيئة العالمية عبر برامج عمل التجديد السابع لموارد مرفق البيئة العالمية. وفي عام 2021، دعمت حافظة الصندوق الأخضر للمناخ التابع لمنظمة الأغذية والزراعة 15 مبادرة تحولية و61 برنامجًا للتأهب في 50 بلدًا، بقيمة إجمالية تبلغ 937 مليون دولار أمريكي.

77- وتضع استراتيجية المسؤولية البيئية الجديدة في المنظمة للفترة 2020–2030، التي صدرت في عام 2021 بما يتماشى مع التزامات مبادرة "خضرنة المنظمة الزرقاء" على مستوى الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة على المسار الصحيح نحو الحياد المناخي. وبالمثل، أطلقت منظمة الأغذية والزراعة الخطوط التوجيهية المحدثة للضمانات – إطار الإدارة البيئية والاجتماعية – التي تنطبق على جميع مشاريع المنظمة وبما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. وتشارك المنظمة في فريق الإدارة البيئية التابع للأمم المتحدة، من بين شراكات خارجية رئيسية أخرى.

جمع البيانات المصنفة وتحليلها

78- تواصل المنظمة مساعدة الأعضاء في تحديد أولويات جمع البيانات المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي مع تحسين الكفاءة والفعالية من حيث الكلفة من خلال تطبيق الأساليب والتقنيات الحديثة.

79- ومن خلال مبادرة الخمسين بحلول عام 2030، وهي مجهود متعدد الشركاء لسد الفجوة في البيانات الزراعية بحلول عام 2030، تدعم منظمة الأغذية والزراعة تحويل نظم البيانات القطرية. وتقضي المبادرة بوضع برامج مسح تمثيلية وطنية قوية انطلاقًا من الأنشطة الإحصائية الحالية وتوفر مساعدة فنية واسعة لأخذ العينات وجمع البيانات ومعالجتها ونشرها باستخدام التكنولوجيا المتقدمة. وهي تعتمد على دراسة قياس مستوى المعيشة وتعمل مع البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية لإعداد مسح للمزارع. ويشارك 18 بلدًا في المبادرة حاليًا وهي تهدف إلى إشراك 34 بلدًا إضافيًا بحلول عام 2024.

80- وتوفر الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية إطارًا للنظم الإحصائية الوطنية والدولية، ما يمكّن البلدان النامية من توليد البيانات واستخدامها من أجل إحداث تغيير تحويلي. وبناءً على مرحلتها الأولى الناجحة (2012–2018)، تطبق المرحلة الثانية المنهجية والنهج الحالية وتستخدمها لتعزيز القدرات الإحصائية لدى الأعضاء من خلال التدريب والمساعدة الفنية. وهي تساعد 25 بلدًا أفريقيًا على استخدام أطر أخذ العينات الرئيسية، والنشر، وحساب مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والخطط الوطنية للإحصاءات الزراعية، وعمليات المسح الزراعية.

81- ويعزز تطبيق إحصاءات الأمن الغذائي الملكية القطرية لمنهجيات منظمة الأغذية والزراعة ومعاييرها، كما يدعم استخدام الأدوات المناسبة لتوجيه سياسات الأمن الغذائي والتغذية. وتقدم المنظمة المساعدة الفنية للمؤسسات الوطنية والتدريب على تطبيق مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي في عمليات المسح الوطنية، مما يوفر مرجعًا عالميًا لمقارنة معدلات انعدام الأمن الغذائي عبر البلدان ورصد ديناميكيات الجوع على مستوى الأسرة، بما في ذلك التصنيف حسب نوع الجنس. وتقدم المنظمة المشورة للشركاء بشأن جمع البيانات ومعالجتها لتحسين الأمن الغذائي وإحصاءات استهلاك المغذيات. واعتبارًا من عام 2020، بلغ عدد البلدان التي تلقت مساعدة 55 بلدًا.

محور التفاعل بين القدرة على الصمود والعمل الإنساني والإنمائي والسلام

82- عززت جائحة كوفيد-19 وأزمة كلفة المعيشة والعديد من النزاعات فهم العلاقة بين انعدام الأمن الغذائي والسلام.

83- وللحد من المخاطر ونقاط الضعف الجديدة، تستثمر المنظمة في المبادرات المراعية للمخاطر والنزاعات. وتقوم المنظمة بتحليل الصدمات والضغوط العديدة التي يمكن أن تتسبب بالكوارث والنزاعات والأزمات وبفقدان مكاسب التنمية في تدخلاتها، لمنع إلحاق المزيد من الضرر ومعالجة أسبابها الجذرية.

84- وتدرك المنظمة أن بناء القدرة على الصمود يتجاوز إدارة المخاطر لأنه يتعيّن على الجهات الفاعلة المعنية بالعمل الإنساني والإنمائي والسلام أن تقوم بما يلي: (1) الاستجابة للاحتياجات الطارئة نتيجة كوارث ونزاعات وأزمات متعددة تتعارض وتتعاقب في كثير من الأحيان؛ (2) ومعالجة الأسباب الجذرية لمواطن الضعف والمخاطر من خلال تعزيز مسارات التنمية التي تراعي المخاطر والنزاعات والتغذية لمنع الكوارث والنزاعات والأزمات في المستقبل.

85- ويشكل عمل المنظمة بشأن المناخ والسلام والأمن خير مثال على كيفية تجسيد المنظمة لنهج الترابط بين التنمية والعمل الإنساني والسلام. وهي تطبق نُهجًا مترابطة لمعالجة قضايا المناخ والسلام والأمن، وكجزء من الحلول الطويلة الأجل للنازحين. وإن منظمة الأغذية والزراعة عضو فاعل في آلية المناخ والأمن المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والتي تجمع بين الجهات الفاعلة المعنية بالعمل الإنساني والمناخ والتنمية والسلام لمعالجة التفاعل المتزايد بين النزاعات ومخاطر المناخ والأزمات على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية.

86- وعلى صعيد المقر الرئيسي، ستقوم الوحدة المعنية بالنزاعات والسلام ضمن مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود، بالتعاون مع المكاتب الميدانية، بتعزيز البرمجة المراعية للنزاعات وتحديد الطرق التي يمكن أن تساهم من خلالها المنظمة في إحلال السلام. كما تدعم المنظمة البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات من خلال دورها كوكالة مسؤولة عن تحليل النزاعات الإقليمية/متخصصة في مراعاة النزاعات.

87- ومن خلال الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، تلتزم المنظمة وتحالف الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، الذي انبثق عن قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021 بمعالجة حالات الطوارئ الغذائية من خلال التعاون بشكل أكبر في ما يتعلق بالشؤون الإنسانية والتنمية والسلام.

خامسًا – الاتجاهات الناشئة عن الاستعراض الشامل لعام 2020

88- يتضح شيء واحد مع بلوغ منتصف الطريق إلى تنفيذ خطة عام 2030 وهو أن العالم لا يحقق تقدمًا نحو جميع أهداف التنمية المستدامة بالسرعة والنطاق اللازمين. ورغم الوعي الواسع بشأن إطار أهداف التنمية المستدامة وزيادة الالتزامات والآليات المؤسسية والشراكات، كان هناك انعكاس لسنوات من التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويرجع ذلك جزئيًا إلى جائحة كوفيد-19 وآثارها المستمرة، التي تفاقمت بسبب النزاعات المطولة وأزمة المناخ والركود الاقتصادي وتزايد انعدام الأمن الغذائي. وفي عام 2021، عانى ما بين 702 و828 مليون شخص – بزيادة قدرها 150 مليون شخص تقريبًا منذ الجائحة – من الجوع، مع انتشار سوء التغذية بنسبة 9.8 في المائة.

89- ولم يعد نهج العمل كالمعتاد خيارًا ممكنًا؛ بل يجب على العالم مضاعفة جهوده لتنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

90- وتشير الإسقاطات الأخيرة إلى أن ما يقرب من 670 مليون شخص، أو ثمانية في المائة من سكان العالم، سيظلون يعانون من الجوع في عام 2030، ما يجعل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية أمرًا بعيد المنال. وهذا رقم مشابه للرقم المسجل في عام 2015، عندما تم إطلاق هدف القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بحلول نهاية هذا العقد في إطار خطة عام 2030.

91- ويمثل التراجع في حقوق المرأة في العديد من البلدان تهديدًا مقلقًا للقضاء على الفقر والجوع ويعيق تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. ولا تزال أزمة كلفة المعيشة إلى جانب الانتعاش الاقتصادي غير المتكافئ تؤثر سلبًا على العديد من الاقتصادات وتؤدي إلى زيادة معدلات الفقر، لا سيما بين النساء وسكان الريف.

92- وهناك حاجة ماسة إلى التدخلات لتغيير قواعد اللعبة وإلى التزامات واضحة وحشد العمل العالمي لإنقاذ أهداف التنمية المستدامة وإعادة العالم إلى المسار الصحيح.

93- وتُعدّ الشراكات التحويلية أساسية أيضًا لتسريع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحفيز التغيير. وتكون شراكات المنظمة تحويلية عندما تحقق نتائج مستدامة من خلال إجراءات منهجية طويلة الأجل وثورية؛ وعندما تحفز التأثير على نطاق واسع؛ وعندما يستثمر جميع الشركاء في موارد تكميلية (فنية أو مالية أو بشرية أو معرفية) لخلق قيمة تتجاوز ما يمكن أن تحققه المنظمة من خلال العمل بمفردها. ويوفر التحول في النظم الزراعية والغذائية فرصة فريدة لمواجهة تحديات التنمية الرئيسية الأخرى المترابطة، مثل أزمة المناخ والجوع وعدم المساواة بين الجنسين وضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب.

94- وتم وضع "خطتنا المشتركة" للأمين العام لتحدد معالم عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة. ويمثل نائب المدير العام منظمة الأغذية والزراعة في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنية "بخطتنا المشتركة"، وهو يدعم بشكل فاعل هذا الجهد العالمي من خلال المساهمة في ملخصات سياسة "خطتنا المشتركة" في مجال اختصاصه واختصاصاته الأساسية. [1]

95- وستكون قمة أهداف التنمية المستدامة القادمة (19–20 سبتمبر/أيلول 2023) خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة لحظة مفصلية لتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إطلاق إجراءات تحويلية وتطلّعية حتى عام 2030. وتلتزم منظمة الأغذية والزراعة — من خلال عملها بالتحالف مع منظمات الأمم المتحدة الشقيقة – بتعبئة معارفها ومواردها لدعم تحول النظم الزراعية والغذائية، وتنشيط الالتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب.

[1] تشمل ملخصات السياسات في إطار خطتنا المشتركة: الأجيال القادمة، ومنصة الطوارئ، والمشاركة الهادفة للشباب، وما وراء الناتج المحلي الإجمالي، والنزاهة في المعلومات العامة، والفضاء الخارجي، والبنية المالية الدولية، وجدول أعمال السلام الجديد، والتعليم، والأمم المتحدة 2.0.